



جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
السنة الثالثة ليسانس محاسبة و جباية  
مقياس التسيير المالي د. عوار عائشة  
حل سلسلة الأعمال الموجهة رقم 02: المؤشرات و النسب المالية



## حل التمرين الاول:

### المؤسسة A:

1- حساب المؤشرات المالية:

رأس المال العامل الصافي:

من أعلى الميزانية:

ر م ع = أموال دائمة - أصول ثابتة

ر م ع = 1.913.080 - 1.511.000

ر م ع = 402.080 > 0

من أسفل الميزانية:

ر م ع = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل

ر م ع = 1.256.040 - 853.960

ر م ع = 402.080 > 0

المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة، وأما تحقق فائض أي أن المؤسسة تملك هامش أمان.

احتياج رأس المال العامل:

إ ر ع = (قيم الاستغلال + قيم قيد التحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

إ ر ع = (450.000 + 315.000) - (12.000 - 853.690) = 76.960 > 0

المؤسسة تملك القدرة على تغطية احتياجات الدورة من خلال استخدام الموارد قصيرة الأجل.

الخزينة:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

= 402.080 - (76.960)

= 479.040 > 0

الخزينة موجبة أي أن المؤسسة قادرة على تسديد مستحقها بسرعة.

## 2- حساب النسب المالية:

### • نسب التمويل:

$$\frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

$$1 < 1.26 = \frac{1.913.080}{1.511.000} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الاموال الدائمة.

$$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

$$1 > 0.93 = \frac{1.409.080}{1.511.000} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، في هذه الحالة تلجأ الى الديون طويلة الأجل.

$$\frac{\text{الأموال خاصة}}{\text{مجموع الديون}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

$$1 < 1.03 = \frac{1.409.080}{1.357.960} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

المؤسسة تملك القدرة على التعامل بمرونة مع الدائنين، فهي مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية أي أنها غير مثقلة بالديون.

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة التمويل الخارجي (القابلية للتسديد)}$$

$$0.5 > 0.49 = \frac{1.357.960}{2.767.040} = \text{نسبة التمويل الخارجي}$$

المؤسسة قادرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها.

### • نسب السيولة:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

$$1 < 1.47 = \frac{1.256.040}{853.960} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

المؤسسة قادرة على استخدام كل أصولها المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل.

نسبة السيولة الجاهزة =  $\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$

$$1 > 0.57 = \frac{491.040}{853.960} = \text{نسبة السيولة الجاهزة}$$

المؤسسة غير قادرة على تسديد الديون قصيرة الأجل باستخدام القيم الجاهزة.

3- التعليق على السياسة المالية التي اتبعتها المؤسسة:

المؤسسة تملك رأس مال عامل موجب واحتياج رأس مال سالب وخزينة موجبة كما أنها قادرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها فهي مستقلة مالياً ومنه نقول عن المؤسسة A أنها متوازنة مالياً.

### المؤسسة B:

1- حساب المؤشرات المالية:

رأس المال العامل الصافي:

ر م ع = أموال دائمة - أصول ثابتة

$$\text{ر م ع} = 93.655 - 80.905$$

$$\text{ر م ع} = -12.750 > 0$$

المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة، فتلجأ إلى الديون قصيرة الأجل.

احتياج رأس المال العامل:

إ ر ع = (قيم الاستغلال + قيم قيد التحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

$$\text{إ ر ع} = (14.500 + 13.480) - (3.640 - 43.730) = 12.110 > 0$$

المؤسسة تملك القدرة على تغطية احتياجات الدورة من خلال استخدام الموارد قصيرة الأجل.

الخزينة:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

$$= 12.750 - (-12.110)$$

$$= 640 > 0$$

المؤسسة لا تملك القدرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها.

2- حساب النسب المالية:

• نسب التمويل:

نسبة التمويل الدائم =  $\frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}}$

$$1 > 0.86 = \frac{80.905}{93.655} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة الاموال الدائمة.

$$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

$$1 > 0.64 = \frac{60.505}{93.655} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، في هذه الحالة تلجأ الى الديون طويلة الأجل.

$$\frac{\text{الأموال خاصة}}{\text{مجموع الديون}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

$$1 > 0.94 = \frac{60.505}{64.130} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

المؤسسة مثقلة بالديون فهي لا تملك الحرية في التعامل بمرونة مع الدائنين، أي أنها غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية .

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة التمويل الخارجي (القابلية للتسديد)}$$

$$0.5 < 0.51 = \frac{64.130}{124.635} = \text{نسبة التمويل الخارجي}$$

المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها.

• نسب السيولة:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

$$1 > 0.7 = \frac{30.980}{43.730} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

المؤسسة غير قادرة على استخدام كل أصولها المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل.

$$\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة الجاهزة}$$

$$1 > 0.06 = \frac{3000}{43.730} = \text{نسبة السيولة الجاهزة}$$

المؤسسة غير قادرة على تسديد الديون قصيرة الأجل باستخدام القيم الجاهزة.

3- التعليق على السياسة المالية التي اتبعتها المؤسسة:

المؤسسة تملك هامش أمان ( رأس مال عامل موجب) بالرغم من أنه ليس لها احتياج رأس مال عامل كما أن الخزينة سالبة وهي أيضا مثقلة بالديون وغير قادرة على تسديدها في مواعيد استحقاقها ومنه نقول عن المؤسسة B أنها غير متوازنة ماليا.

### المؤسسة C:

1- حساب المؤشرات المالية:

رأس المال العامل الصافي:

$$ر م ع = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}$$

$$ر م ع = 102.750 - 102.750$$

$$ر م ع = 0$$

المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة، لكنها لا تملك هامش أمان.

احتياج رأس المال العامل:

$$إ ر ع = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قيد التحقيق}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

$$إ ر ع = (20.500 + 42.500) - (0 - 77.000) = 14000 > 0$$

المؤسسة تملك القدرة على تغطية احتياجات الدورة من خلال استخدام الموارد قصيرة الأجل.

الخبزينة:

الخبزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

$$= 0 - (14000)$$

$$= 0 < 14000$$

المؤسسة قادرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها.

2- حساب النسب المالية:

• نسب التمويل:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

$$1 = \frac{102.750}{102.750} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

الأموال الدائمة كافية لتمويل الأصول الثابتة.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

$$1 > 0.63 = \frac{65.750}{102.750} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، في هذه الحالة تلجأ الى الديون طويلة الأجل.

$$\frac{\text{الأموال خاصة}}{\text{مجموع الديون}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

$$1 > 0.57 = \frac{65.750}{114.000} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

المؤسسة مثقلة بالديون فهي في وضعية مالية صعبة ولا تملك القدرة على اتخاذ قراراتها المالية .

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة التمويل الخارجي (القابلة للتسديد)}$$

$$0.5 < 0.63 = \frac{114.000}{179.750} = \text{نسبة التمويل الخارجي}$$

المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها.

• نسب السيولة:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

$$1 = \frac{77.000}{77.000} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

الأصول المتداولة كافية لتغطية الديون قصيرة الأجل.

$$\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة الجاهزة}$$

$$1 > 0.18 = \frac{14.000}{77.000} = \text{نسبة السيولة الجاهزة}$$

السيولة الجاهزة غير كافية لتغطية الديون قصيرة الأجل.

3- التعليق على السياسة المالية التي اتبعتها المؤسسة:

المؤسسة تملك رأس مال عامل معدوم و احتياج رأس مال عامل سالب كما أن الخزينة موجبة لكنها مثقلة بالديون وغير قادرة

على تسديدها في مواعيد استحقاقها ومنه نقول عن المؤسسة C أنها غير متوازنة ماليا.

حل التمرين الثاني:

1- حساب المؤشرات المالية:

رأس المال العامل الصافي:

ر م ع = أموال دائمة - أصول ثابتة

ر م ع = 215.000 - 179.000

ر م ع = - 36.000 > 0

المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة

احتياج رأس المال العامل:

إ ر ع = (قيم الاستغلال + قيم قيد التحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

إ ر ع = (138.900 + 33.500) - (212.900 - 54.900) = 14.400 < 0

المؤسسة غير قادرة على تغطية احتياجات الدورة باستخدام الموارد قصيرة الأجل.

الخزينة:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

= 14.400 - 36.000 =

= - 50.400 > 0

المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها.

2- حساب النسب المالية:

• نسب التمويل:

نسبة التمويل الدائم =  $\frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}}$

نسبة التمويل الدائم =  $\frac{179.000}{215.000} = 0.83 > 1$

المؤسسة غير قادرة على تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة.

نسبة التمويل الخاص =  $\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}}$

نسبة التمويل الخاص =  $\frac{119.000}{215.000} = 0.55 > 1$

المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، في هذه الحالة تلجأ الى الديون طويلة الأجل.

نسبة الاستقلالية المالية =  $\frac{\text{الأموال خاصة}}{\text{مجموع الديون}}$

$$1 > 0.43 = \frac{119.000}{272.000} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

المؤسسة مثقلة بالديون فهي في وضعية سيئة وغير مستقلة ماليا .

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة التمويل الخارجي (القابلية للتسديد)}$$

$$0.5 < 0.69 = \frac{272.900}{391.900} = \text{نسبة التمويل الخارجي}$$

المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها.

• نسب السيولة:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

$$1 > 0.83 = \frac{176.900}{212.900} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الديون قصيرة الأجل.

$$\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة الجاهزة}$$

$$1 > 0.02 = \frac{4.500}{212.900} = \text{نسبة السيولة الجاهزة}$$

السيولة الجاهزة غير كافية لتغطية الديون قصيرة الأجل.

• نسب النشاط:

$$360 \times \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} = \text{مدة تحصيل الزبائن}$$

$$11 \text{ يوما} = 360 \times \frac{13.500 + 20.000}{1.100.000} = \text{مدة تحصيل الزبائن}$$

المؤسسة أعطت لزبائنها 11 يوما لتحصيل أموالها وهذه المدة لا تتجاوز المدة المقترحة من طرف القطاع.

$$360 \times \frac{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية}} = \text{مدة تسديد الموردين}$$

$$9 \text{ يوما} = 360 \times \frac{10.000 + 15.000}{960.000} = \text{مدة تحصيل الزبائن}$$



أمام المؤسسة 9 أيام لتسديد ديونها وهذه المدة لا تتجاوز المدة المقترحة من طرف القطاع.  
بالرغم من أن مدة التحصيل من الزبائن لا تتجاوز مدة القطاع لكنها أكبر من مدة التسديد للموردين وهذا ما يجعل المؤسسة في وضعية مالية صعبة.

3- التعليق على السياسة المالية التي اتبعتها المؤسسة:

المؤسسة زيادة على أنها لن توفق بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم فهي تملك خزينة سالبة وهي أيضا مثقلة بالديون ولا تقدر على تسديدها في مواعيد استحقاقها اذن نقول عن المؤسسة أنها غير متوازنة ماليا.